العدد (4064) السنة الخامسة عشرة - الخميس (16) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

حراك شيعي محوره "الحشد" وسباق حادّ على قوى سُنّية صاعدة

الدعوة يسعى لقانون انتخابي ينهي التنافس بين العبادي والمالكي

يسعى حزب الدعوة لصوغ قانون انتخابي يحلّ أزمة التنافس بين العبادي والمالكي على قيادة قائمة الحزب في الانتخابات التشريعية والمحلية المقررة في أيار المقبل. ويحاول حزب رئيس الوزراء، عبر حلفائه في مجلس النواب، تمرير قانون انتخابي يسمح بتشكيل قوائم مركبة، بهدف إنهاء الانقسام الذي يعصف بالحزب منذ تنحية المالكي لصالح العبادي.

□ بغداد / محمد صباح

العبادي والمالكي في اجتماع سابق لحزب الدعوة...

ويقترب رئيس الوزراء بشكل ملحوظ من معسكر يضم زعيم التيار الصدري وتيار الحكمة اللذين يشعران بخطورة التحالف الذي تشكله قوى منضوية في الحشد الشعبي وتوصف بأنها مقربة من زعيم دولة القانون. كما يضم هذا المعسكر أطرافاً كردية كالاتحاد الوطني الكردستاني بالإضافة الى الحزب الإسلامي.

ويجري سباق وتنافس محموم بين المعسكرين الشيعيين على استقطاب قوى سنية صاعدة شاركت في الحشد العشائري وكان لها دور بارز في عمليات التحرير.

وأقرّ مجلس الوزراء الموعد الذي اقترحته مفوضية الانتخابات لإجراء الانتخابات في منتصف أيار المقبل. لكن أوساطاً نيابية كشفت لـ(المدى)، نهاية الشهر الماضي، عن مساع تبذلها كتل سياسية لتأجيل الانتخابات البرلمانية عبر مخاطبة المحكمة الاتحادية. واعتبرت هذه الاوساط أن الأجواء باتت مهيأة لسيناريو التأجيل، مشيرة الى أن معسكر التأجيل يضم جناح رئيس الوزراء وكتلاً شيعية مقربة منه بالإضافة الى الكتل السُنية.

وكشف نائب مقرب من رئيس الوزراء عن "تبلور تحالفات انتخابية ستجمع كل تشكيلات الحشد الشعبي، بدر والعصائب والكتائب بالاضافة الى المجلس الأعلى بقائمة انتخابية واحدة".

واضاف النائب، الذي تحدث لـ(المدى) رافضاً الكشف عن هويته، "هناك إصرار من قبل هذه التشكيلات على النزول بقائمة انتخابية موحدة في الانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلتين". لكنه أشار الى أن "حزب الدعوة جناح نوري المالكي لم يحسم أمره بعد بالانضمام إلى هذا التجمع الانتخابي الجديد".

ويلفت النائب عن حزب الدعوة الى أن "مكونات شيعية أخرى بدأت بالتحرك لجمع قواها لتشكيل كتلة أو قائمة أو كيان منافس لكتلة الحشد الشعبي".

وأكد أن "تيار الحكيم يتحسس من تحركات المجلس الأعلى، والتيار الصدري لديه وجهة نظر معروفة تجاه الحشد الشعبي، وهناك حساسية كبيرة بين المالكي والعبادي"، معتبرا ان هذه عوامل "تدفع لوجود تنافس كبير داخل القوى الشيعية".

وتدور خلافات عميقة داخل التحالف الوطني تتركز حول رئاسة التحالف والموقف من الانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلتين، والتحضيرات اللازمة لإجرائه. ويسود الجمود داخل التحالف رغم انتهاء ولاية الرئاسة الحالية، إذ لم يعلن حتى الآن التمديد للحكيم، او اختيار بديل عنه.

ويتابع النائب عن دولة القانون ان "المالكي لديه علاقات قوية مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الإسلامي"، مشيرا الى "وجود منافسة قوية بين العبادي من جهة وبعض قيادات الحشد الشعبي على كسب شخصيات سنية جديدة باتت تمتلك رصيدا جماهيريا كبيرا في الفترات الحالية".

وكانت كتلة اتحاد القوى قد كشفت لـ(المدى)، في وقت سابق، عن تشكيل لجنة مشتركة مع التحالف الوطني لمناقشة إجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها المحددة أو تأجيلها".

ويقول القيادي في حزب الدعوة ان "المحاولات ما زالت جارية داخل حزب الدعوة على حل هذه الازمة من خلال تشكيل كتلتين واحدة للعبادي واخرى للمالكي لتفادي كل المشاكل"، مؤكدا "العمل على رسم نظام انتخابي مركب من القائمة المفتوحة والمغلقة".

ويرى انه "في حال توصلنا لتمرير هذا السيناريو، فسيكون العبادي على رأس القائمة المغلقة، والمالكي على رأس القائمة المفتوحة، وبهذا قد تنتهي الأزمة داخل حزب الدعوة".

وفيما أكد القيادي في حزب الدعوة عدم توصل أجنحة الحزب الى اتفاق نهائي، رفض التحدث عن تاريخ آخر اجتماع عقده حزبه لمناقشة هذه الإشكالية، مكتفياً بالقول إن "الدعاة في مجلس النواب هم من يناقش هذه المواضيع".

وزاد لقاء عقده رئيس الوزراء مع زعيم التيار الصدري، الاسبوع الماضي هو الثاني من نوعه الذي جرى في كربلاء، التكهنات حول تحرك عجلة التحالفات استعداداً للانتخابات المقبلة.

لكنّ القيادي في حزب الدعوة يقول إنّ "اللقاءات التي تجمع العبادي مع الصدر تأتي لتخوف الأخير من عودة نوري المالكي إلى السلطة مجدداً".

وفيما استبعد تشكيل تحالف انتخابي يجمع الصدر والعبادي بقائمة واحدة، لكنه رجح مشاركة صدرية قوية في الحكومة المقبلة في حال ترأسها العبادي.

لكنّ نائباً آخر في التحالف الوطني يقول إن لقاء العبادي والصدر ركّز على تشكيل كتلة "عابرة للطائفية" تضم من المكون الشيعي تيار الحكمة وشخصيات سنّية وكردية.

وأضاف النائب المطلع، الذي تحدث لـ(المدى) وطلب إبقاء هويته طي الكتمان، إن "العبادي والصدر والحكيم باتوا مصرّين على تشكيل هذه الكتلة الكبيرة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة لضمان فوزهم بأكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب"، لكنه اعترف بأن التفاهمات لم تكتمل بعد لإعلان التحالف الجديد.

وأوضح النائب الشيعي أنّ "الاتفاق تم بين هذه الأطراف على إعادة ترشيح حيدر العبادي لرئاسة الحكومة المقبلة".

حذّر من لغة التهديد وجدّد دعوته لاستئناف المفاوضات

برلمان كردستان: نقبل بـ 12 % من مجمل الإيرادات العامة

عقد برلمان إقليم كردستان، أمس، الأربعاء، جلسة خصصها لمناقشة حصة الإقليم ضمن الموازنة الاتحادية لعام 2018، التي يعتزم البرلمان تخفيضها. وأصدر برلمان الإقليم، في نهاية الجلسة، بياناً تضمن مواقف بشأن تصريحات رئيس مجلس الوزراء الاخيرة التي لوح خلالها باتخاذ إجراءات تضمن تسليم المنافذ الحدودية الى الحكومة الاتحادية في حال عدم حسم حكومة الإقليم موقفها بشأن ذلك.

□ بغداد / المدى

ودعا رئيس الوزراء حيدر العبادي، خلال مؤتمر صحفي أسبوعي يوم الثلاثاء، حكومة إقليم كردستان الى الإسراع بتنفيذ التزامها حول تسليم المنافذ الحدودية في الإقليم الى السلطة الاتحادية، وأكد أنّ بسط النفوذ الاتحادي في تلك المناطق يصب في مصلحة الجميع وفي مقدمتهم الكرد.

وقال برلمان إقليم كردستان العراق، في بيان اطلعت عليه (المدى)، إن "رئاسة البرلمان طالبت سكرتير مجلس وزراء الإقليم ووكيل وزير المالية بالحضور إلى الجلسة لمناقشة حصة الإقليم من الموازنة".

وفي السياق ذاته، قدمت اللجنة المالية في برلمان الإقليم تقريراً تضمن موافقة "مشروطة" للإقليم على تخصيص ١٢,٦٧٪ من الموازنة له.

وقالت اللجنة في تقريرها إنه "إذا لم توافق بغداد على دفع ١٧٪ من الموازنة لإقليم كردستان، فيجب على الإقليم التمسك بأن تكون نسبة ١٢,٦٧٪ من مجموع إيرادات العراق من دون استقطاع النفقات السيادية منها".

ورأت اللجنة انه "ستبلغ حصة إقليم كردستان ١٣ ترليون دينار، في حين أن دفع نسبة ١٧٪ من الموازنة بعد استقطاع النفقات السيادية يعني إرسال ١١ ترليون دينار للإقليم".

وشددت اللجنة على "وجوب معالجة الاختلاف في عدد موظفي إقليم كردستان، من قبل لجنة مختصة تضم خبراء من الجانبين، حيث أن إقليم كردستان يؤكد أنّ العدد هو مليون و٢٤٩ ألفاً و٤٨١ شخصاً، في حين أن بغداد تشير إلى أن عدد الموظفين في الإقليم هو ٦٨١ ألفاً و٢١ شخصاً فقط".

وأكدت في الوقت ذاته "ضرورة التزام إقليم كردستان بتصدير ٢٥٠ ألف برميل من النفط يومياً عبر العراق".

وتداولت وسائل الإعلام مؤخراً مسودة لموازنة ٢٠١٨ تتضمن خفض موازنة الإقليم. لكنّ مظهر محمد صالح، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، أكد أن تخفيض حصة إقليم كردستان من ١٧٪ الى ١٢٪، مازالت "مسودات لم تعتمدها الحكومة الاتحادية لغاية الآن".

واختتم برلمان إقليم كردستان جلسته ببيان أوضح فيه موقفه من التطورات الجارية بشأن الازمة الراهنة بين بغداد وأربيل.

وقال برلمان الإقليم انه "يرى من الضرورة الابتعاد عن لغة التهديد، والبحث عن حل مناسب بين الجانبين، والإسراع في إيجاد فرصة للمفاوضات"، داعياً الحكومة الاتحادية الى الابتعاد عن اللجوء الى وسائل الاعلام، وتأويل المواد الدستورية بشكل منفرد من دون الاخذ برأي وملاحظات الجهات في الإقليم".

واعتبر البيان "جميع القرارات، والبيانات واللقاءات الرسمية التي صدرت خلال المدة الماضية من قبل حكومة إقليم كردستان والتي أشارت الى رغبتها في حسم الخلافات ضمن إطار الدستور العراقي، وهذا استعداد واضح وصريح من قبل الإقليم للإسرع في بدء المفاوضات وهذا ما عبّر عنه برلمان إقليم كردستان أيضا في بيان سابق".

واضاف البرلمان أن "العبادي وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الثلاثاء، يستشعر منه لغة التهديد، والخطوات الأحادية التي تبعث بالشك على النوايا الرسمية للحكومة العراقية الاتحادية للإبقاء على الوضع الحالي على ما هو عليه، وهذا مخالف للدستور والقانون والاتفاقات المشتركة"، معتبراً أن "تأجيل المفاوضات أكثر، واللجوء الى مثل هكذا تهديدات تجاه إقليم كردستان من قبل الحكومة الاتحادية لن يخدم الوضع الحالي، والالتزام بالدستور".

وجاء هذا الموقف بعد إعلان حكومة الإقليم احترامها لقرار المحكمة الاتحادية التي حظرت أي مسعى للانفصال، الامر الذي اعتبر تغييرا ملموساً في مواقف أربيل وإلغاء للاستفتاء الذي تشترطه بغداد لبدء أي حوار.

ورحب نائبا رئيس الجمهورية أسامة النجيفي وإياد علاوي، بموقف حكومة إقليم كردستان.

ورأى النجيفي، بحسب بيان اطلعت عليه (المدى)، أن "بيان حكومة الإقليم تطور يساعد في البدء الفوري بالحوار ويؤسس لحوار جدي قوامه الحفاظ على وحدة العراق والاستجابة إلى طموحات وإرادة المواطنين جميعا".

بدوره قال علاوي "نحن إذ نجدد ونؤكد اليوم موقفنا السابق فإننا نثمن ونشيد بموقف حكومة إقليم كردستان الأخير الذي أكد احترامه لقرار المحكمة الاتحادية العليا بأن العراق جمهورية برلمانية وديمقراطية وأن حكومة الإقليم تحترم وحدة العراق".

رئيس البرلمان يلتقي نظيره الأميركي في واشنطن

□ بغداد / المدى

بحث رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس الثلاثاء، مع نظيره الاميركي بول رايان، خلال لقاء جرى في واشنطن، العلاقات الثنائية وأطر التعاون في عدد من المجالات بينها القضاء على الإرهاب.

وغادر الجبوري العاصمة بغداد، يوم الإثنين الماضي، متوجهاً الى الولايات المتحدة الاميركية، في زيارة رسمية تستغرق أسبوعاً، تستهدف بحث قضايا ذات اهتمام مشترك مع عدد من المسؤولين في واشنطن.

ونقل بيان لمكتب رئيس البرلمان قوله خلال اللقاء ان "العراق يوشك على إعلان النصر النهائي على داعش وطي آخر صفحة من صفحاته بعد استكمال تحرير المناطق الغربية". تابع "بعد الانتصار الكبير الذي حققته قواتنا الامنية بجميع صنوفها على تنظيم داعش الارهابي فاننا نتجه صوب التحدي الاكبر المتمثل بإعادة إعمار المناطق المحررة وإعادة النازحين إليها وهذا يستدعي منا وضع الخطط لإعادتهم وايضا مساعدة الدول الصديقة والمحبة للعراق".

وأضاف الجبوري "إننا في العراق ندرك بوضوح حجم التحدي الذي سيواجهنا في المرحلة القادمة المتلخص بمهمتي التنمية والتعايش وما ينطوي عليهما هذان العنوانان من تفاصيل لمشروع الإصلاح والنهضة الحقيقي الذي ينبغي على العراقيين تبنيه كما أنه بحاجة ماسة الى الدعم الدولي وفي المقدمة الولايات المتحدة الامريكية التي بقيت صديقا مهما للعراق طوال الفتَرات السابقة ومساعدا استثنائيا في مواجهة التحديات الكبيرة التي واجهت العراقيين طوال الـ ١٤ سنة الماضية وفي مقدمة هذه التحديات الإرهاب".

بدوره، أكد رئيس مجلس النواب الاميركي ان "بلاده داعمة أساسية للعراق وان العلاقات بين البلدين في أحسن مراحلها". واعتبر ان "العراق بذل جهودا كبيرة في مواجهة الارهاب وتمكن من دحره على الارض في وقت قياسي، ولابد من استمرار الدعم له لتجاوز هذه التحديات خصوصا الدعم الإنساني والإغاثي وإعمار المناطق المحررة".

دبلوماسيّة الهواتف منعت اندلاع مواجهة بين بغداد وأربيل

عبر الاسابيع الثلاثة الماضية كل اخبار التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي كانت تشير بكل المقاييس الى احتمالية نشوب معارك وشيكة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. مسؤولون كرد اتهموا القوات الاتحادية بارتكاب أعمال قتل الشهر الماضي عند بسط سيطرتها على 20 % من الاراضي التي كانت منذ فترة طويلة تحت سيطرة القوات الكردية. من ناحية اخرى طالب أعضاء برلمان عراقيون بسجن زملائهم الكرد الذين أيدوا استفتاء الاستقلال الذي جرى في 25 أيلول المنصرم.

□ ترجمة / حامد أحمد

مع ذلك ووسط هذه الصعوبات كان قادة من بغداد وأربيل والسليمانية يتبادلون مكالمات هاتفية تكاد تكون يومية كانوا يهدفون من خلالها إلى بلورة حلول لتهدئة المشاكل الناجمة عن الاستفتاء وجعل آلاف من القوات الاتحادية وقوات البيشمركة الذين تحشدوا لمواجهة بعضهم البعض ان يلغوا أي مواجهة عسكرية بينهم.

وكان للحوار والتفاوض الدائر عبر المكالمات الهاتفية السرية وغير المعلنة بين الطرفين دور مهم جدا في تهدئة الاوضاع، منذ ان توقفت مباحثات التهدئة بين بغداد وأربيل في ٢٩ تشرين الاول بعد لقائين فقط بينهما وجهاً لوجه.

ويقول سعد الحديثي، المتحدث باسم الحكومة العراقية، في حديث لنيويورك تايمز إن "قنوات الحوار والاتصال لم تنقطع." ثلاثة مسؤولين شاركوا في المباحثات غير الرسمية قالوا بانهم تناقشوا حول ترتيبات مؤقتة للقضايا الملحة جدا بالنسبة للطرفين، منها السيطرة على معبر فيشخابور الحدودي مع تركيا وسوريا الذي يمر منه حوالي خمس صادرات العراق من النفط. وطلبوا عدم ذكر أسمائهم كونهم يتحدثون عن موضوع دبلوماسي حساس.

تضارب القرار يوضح طبيعة الوضع السياسي المتشتت في العراق، حيث يكون فيه اللاعبون الرئيسيون في بعض الاحيان ليس لديهم أي سلطة رسمية بكونهم منتخبين. ويسلط الضوء ايضا على البنية المتهشمة على نحو خطر للطيف السياسي في البلد الذي يمكن فيه تجاهل وتحجيم مسؤولين منتخبين أحيانا من قبل أطراف منافسة من داخل حزبهم وحتى من أطراف مقربة لهم .

وبينما ساعدت المباحثات السرية غير الرسمية عبر الاسبوعين الماضيين في الحفاظ على مواصلة التبادل التجاري عبر الحدود من صادرات نفط وتدفق البضائع الاستهلاكية والمواد الغذائية بين الاقليم وتركيا وسوريا فإنها لم تتعرض لأي خرق.

ويقول دبلوماسيون إن تميز العراق بإجرائه لمفاوضات حساسة في السر، التي غالباً ما يتولاها اشخاص فعالون خارج أدوارهم الرسمية، قد تكون محيرة ومربكة للأشخاص الغرباء الآخرين .

وبركوبه موجة الانتصارات على تنظيم داعش، وجه العبادي، في تشرين الاول، أوامر لقواته لإعادة بسط سيطرة الحكومة على كل أرجاء البلاد ، وقد شجعه استفتاء الاستقلال الى ضم كثير من مناطق كانت تحت السيطرة الكردية لفترة طويلة. وبينما لم ترد هناك أي إحصائية رسمية عن وقوع خسائر، فانه استنادا لقائدين عسكريين مطلعين على الوضع فقد سقط ما يقارب ٦٥ قتيلا في الاشتباكات التي اندلعت اثناء زحف القوات الاتحادية.

وبينما كانت التوترات في أوج غليانها، أعلنت بغداد في ٢٨ تشرين الاول وقفاً لإطلاق النار وإجراء جولة مباحثات بين القادة العسكريين من الجيش العراقي وقوات البيشمركة، كانت على ما يبدو محاولة بالسماح للقوات الاتحادية بالسيطرة على المعبر الحدودي من دون المزيد من إراقة الدماء.

ومن ناحية ثانية وبتاريخ ٢٩ تشرين الاول انهارت المباحثات وسط موقف متصلب من الكرد إزاء توازن القوى الجديد المعدل.

واستناداً الى شيخ جعفر مصطفى، وهو قيادي من البيشمركة وأحد أربعة مفاوضين كرد، انه قال ان "المباحثات تخللتها امور امنية وسياسية". مشيرا الى انه لم يكن لفريقه المفاوض اي تخويل سياسي للموافقة على اي اتفاقية مع حكومة بغداد. واضاف "كان يتوجب علينا ان نحصل على موافقة سياسية لأي اتفاق ولذلك لم يتم التوصل لأي اتفاق".

عند تلك المرحلة ازداد الاعتماد على دبلوماسية المكالمات الهاتفية غير الرسمية بين قياديي الطرفين، مثل تلك التي جرت بين نائب رئيس وزراء الإقليم قوباد طلباني وحكومة بغداد المتمثلة بنائب رئيس هيئة الاركان، ومدير المخابرات العراقي. واستنادا لمسؤولين أتراك وعراقيين فان هذه المكالمات ساعدت في تلافي حدوث اي اشتباكات جديدة قرب الحدود، رغم تزايد تحشيد القوات العراقية، وساعدت ايضا في مواصلة فتح المعبر الحدودي للتجارة وتدفق صادرات النفط رغم انها كانت بمعدلات أقل.